ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي في السودان: مراجعة نقدية
Quality Assurance & Accreditation in Higher Education in Sudan: A Critical Review

د. عبد الله عبد الرحيم ادريس

المستخلص:

شهد التعليم العالي في السودان العديد من التغييرات و التطورات في العقدين الاخيرين مما جعل الاطر و الهياكل الحالية لضمان الجودة والاعتماد غير كافية للمحافظة علي تحسين مخرجات التعلم. إضافة الي ذلك فان غياب الإطار الوطني للمؤهلات أثر سلباً علي جودة مخرجات التعليم العالي. كل ذلك أدى إلى إثارة التساؤلات عن مقدرات ومؤهلات الخريجين. هذه الورقة عبارة عن مراجعة نقدية للأطر والهياكل الحالية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي في السودان والمتمثلة في: قانون التعليم العالي،المجلس القومي للتعليم العالي ولجانه المتخصصة، الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد ولجنة التعليم الأهلي و الاجنبي. أسفرت نتائج المراجعة النقدية أن الأطر و النظم والهياكل الحالية غير قادرة لرصد و تقويم أنشطة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. كما أوضحت نتائج الدراسة أن غياب الاطار الوطني للمؤهلات في السودان يقوض عمليات الاعتراف بالدرجات العلمية و الشهادات الاكاديمية داخليا و خارجيا.

كلمات مفتاحية: نظم ضمان الجودة، الاعتماد، الإطار الوطني للمؤهلات، مخرجات التعلم.

Abstract

Higher education in the Sudan underwent a number of changes and developments in the last two decades. Consequently, the present frameworks & structures of quality assurance and accreditation are no longer sufficient to maintain and improve quality of learning outcomes. Moreover, the lack of a national qualifications framework interrupted the quality of higher education outcomes. Then, competency the of graduates is under question. Using secondary data, we critically reviewed the existing structures and frameworks in higher education namely: the Law of higher education, the National Council of Higher Education and its scientific committees, the Higher Authority of Evaluation and Accreditation as well as the Higher Committee of Private & Foreign Education. The results revealed that, almost all the existing structures and frameworks are incapable to monitor & evaluate the quality assurance activities in higher education institutions. Also, the study revealed that the lack of national qualifications framework in .Sudan undermined the recognition of academic degrees internally and abroad

استاذ مساعد،قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة- جامعة النيلين

مقدمة:

من الظواهر اللافتة في مؤسسات التعليم العالي في الاونة الاخيرة تدهور مستوي أداء طلاب و خريجي الجامعات السودانية. تجسد هذا الضعف في الشكوي المستمرة من قادة المؤسسات و الشركات عن كفاءة الخريجين. كما أن بعض الشركات تجري إمتحانات تحريرية بغرض الاختيار و التعيين إتضح أن هناك ضعفًا كبيرا في أداء الخريجين في هذه الامتحانات. هذا التدني قد يعزي جزئيا الي ضعف مستويات الطلاب الوافدين من المرحلة الثانوية. الا أن هناك دوراً كبيراً ينبغي أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي السودانية، بيد أنها غير قادرة علي القيام به علي الوجه الأكمل. و من بين مجموعة من الأسباب نحن نعتقد أن ضعف أو غياب نظم ضمان الجودة بهذه المؤسسات يساهم بصورة كبيرة في هذا التدني. كما أننا نعتقد أن أهم أسباب ضعف أنظمة ضمان الجودة في الجامعات السودانية يتعلق بفلسفة الجامعة و رؤيتها المستقبلية إضافة الي عدم إكتمال هياكل و أنظمة ضمان الجودة علي مستوي التعليم العالي في السودان .

هناك العديد من التطورات التي حدثت في التعليم العالي في السودان في العقدين الاخرين وجعلت من الهياكل و النظم و الأطر الحالية لضمان جودة التعليم العالي غير قادرة علي المواكبة مع هذه المستجدات. تمثلت هذه التغييرات و التطورات في الاتي:

- زيادة إقبال الطلاب للتعليم العالي وذلك نتيجة لاتحاحة الفرصة لمزيد من الطلاب في الجامعات السودانية.
- تنوع فرص القبول بالجامعات السودانية : نظامي، إنتساب، ناضجين، قبول خاص، تعليم عن بعد وتعليم مفتوح وتنوع الشهادات الممنوحة من بكالوريوس ودبلومات تقنية وغيرها.
- إنشاء بعض المؤسسات الحكومية المدنية و النظامية جامعات تابعة لها لا تخضع للرقابة التامة لوزارة التعليم العالي.
- التعليم التقني وما صاحبه من إشكالية التبعية للتعليم العالي أو وزارة تنمية الموارد البشرية.
- تزايد الاقبال علي برامج الدراسات العليا المتنوعة من دبلوم عالي، الماجستير المهني والدكتوراه بالبحث و الدكتوراة بالمقررات الدراسية و البحث التكميلي.
- تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي الاهلي و الاجنبي بما فيها الجامعات التي يمتلكها أفراد و التي تسعي الي الربح.

هذه الورقة تطرح أسئلة جوهرية تتعلق بقضايا هامة في التعليم العالي لها صلة بدرجة ثقة المواطنين بمقدرات الخريجين من الجامعات السودانية و مقدرتهم للمنافسة إقليميا وعالميا. فالاسئلة الجوهرية تتضمن :

- هل هناك فلسفة و رؤية واضحة للتعليم العالي في السودان تعكس ثقافة الامة و تراثها؟
- وهل هناك هياكل و نظم وأطر تنظيمية تقوم برصد و متابعة الجامعات السودانية في تحقيق رسالتها و غاياتها؟
- هل هناك هيكل للمؤهلات الوطنية في السودان؟
- هل هناك معايير لضمان الجودة و الاعتماد علي مستوي التعليم العالي في السودان؟
- هل لدي الجامعات السودانية أنظمة لضمان الجودة تراعي فلسفتها و رؤيتها وهل يتم تطبيق و متابعة هذه النظم و يتم تحسينها بصورة مستمرة؟
- هل مازالت الشهادات الجامعية بمختلف درجاتها تؤهل الخريجين للعمل و الاستمرار في الدراسة بالداخل و الخارج؟

في ضوء التغييرات التي طرأت علي مستوي التعليم العالي في السودان، نحن نزعم في هذه الورقة أنه علي الرغم من وجود بعض الاطر الهيكلية والتنظيمية المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي في السودان والمتمثلة في (قانون التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس القومي للتعليم العالي ولجانه العلمية، لجنة التعليم الاهلي والاجنبي والهيئة العليا للتقويم والاعتماد والادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات) والتي تختص في أغلبها بالترخيص والاجازة وضبط الجودة علي مستوي المؤسسات والبرامج والشهادات، الا انه لا توجد نظم متكاملة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي في السودان يمكن الاستناد إليها في رصد ومتابعة وإعتماد مؤسسات التعليم العالي. إضافة الي ذلك فان غياب هيكل واضح للمؤهلات الوطنية يربك العملية التعليمية علي كافة المستويات سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي أو الشهادات المهنية والتدريب. كما و أنه لا توجد اليات ووسائل لضمان كفاءة الخريجين من هذه الجامعات سواء علي مستوي الدرجة الجامعية الاولي أو الماجستير أو الدكتوراه. ومن ثم كانت النتيجة هي ضعف أو غياب نظم لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي في السودان واكتفائها بالاطر التنظيمية التقليدية والمتمثلة في اللوائح الاكاديمية والاطر الاخري. وهذه الاخيرة نفسها لا يتم رصدها ومتابعها وتحسينها و أحيانا لا يتم الالتزام بها. المحصلة النهائية هي ضعف مخرجات التعليم العالي المتمثلة في خريجين غير قادرين للمنافسة محليا

أو اقليميا.

تتكون هذه الورقة من أربعة محاور أساسية وخاتمة وتوصيات: المحور الأول عبارة عن مقدمة للورقة و سرد لبعض المفاهيم ذات الصلة بفلسفة التعليم العالي ومفهوم الجودة المصاحب لهذه التصورات. المحور الثاني يتعلق بنظم ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي في بعض الدول المختارة وهي: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، بريطانيا، جنوب أفريقيا ودولة الامارات العربية المتحدة. المحور الثالث يناقش هيكل ضمان الجودة في التعليم العالي وواقع الجامعات السودانية وأنظمة ضمان الجودة بها. المحور الرابع عبارة عن مراجعة نقدية للهياكل و الاطر الحاكمة لضمان الجودة في التعليم العالي بالسودان. تم اسقاط استنتاجات الورقة علي واقع الجامعات السودانية بالاضافة الي الخلاصة و التوصيات في الخاتمة و التوصيات.

المحور الاول: فلسفة التعليم العالي و مفهوم الجودة:

الجامعة معقل الفكرالانساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، وبعث الحضارة والتراث التاريخي للشعب، ومراعاة المستوي الرفيع للتربية الوطنية وتوثيق الروابط الثقافية و العلمية مع الهيئات العربية و الاجنبية.

ان أهم ما يهدف اليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع و الارتقاء به حضاريا، وترقية الفكر، وتقديم العلم، وتنمية القيم الانسانية، وتزويد البلاد بالمختصين و الفنيين و الخبراء واعداد الانسان المزود باصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة، و القيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع المشارك وصنع مستقبل الوطن وخدمةالانسانية .

لايمكن الحديث عن الجودة في التعليم العالي دون أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهوم التعليم العالي. وذلك بالرغم من إعتقاد البعض بامكانية تطوير أنظمة ضمان جودة دون أن يكون لديها إنعكاس علي مفهوم التعليم العالي. هناك ثلاث محاور أساسية تؤسس وفقا لها مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم مع تفاوت و تباين في التركيز علي كل محور أو الاكتفاء ببعض المحاور. كما أن بعض الدول تنشئ جامعات مستقلة لتحقيق كل فئة من هذه المحاور. وهي: التدريس و التعلم، البحث العلمي و خدمة المجتمع. في الاونة الاخيرة أدرجت بعض المبادرات في مهام الجامعات وهي في مجملها لاتخرج عن تبني أساليب وأدوات من شأنها زيادة شفافية ومحاسبة المؤسسات وتبني أساليب من شأنها غرس قيم المسئولية الاجتماعية في الخرجين.

تعريف ضمان الجودة و الاعتماد:

تعرف وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي في المملكة المتحدة ضمان الجودة بأنها كافة الانظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة علي المعايير والجودة وتحسينها. ويشتمل ضمان الجودة فرص التعليم والتعلم و خدمات مساندة الطلاب .

كما يعرف ضمان الجودة بانه نظام مبني علي التغذية المستمرة-أي وسيلة لضمان أن الاخطاء يمكن تحاشيها قدر الامكان. وتتطلب عملية ضمان الجودة في التربية والتعليم فحص الاهداف والمحتوي والمصادر المستويات والمخرجات المتوقعة والبرامج والمساقات .

أما الاعتماد فيعرف بانه عبارة عن نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوي المؤسسات التعليمية. وهو أداة فاعلة و مؤثرة لضمان سمعة المؤسسة وترقيتها وضمان جودة مخرجاتها .

الاعتماد عملية يمنح بموجبها، إتحاد مهني أو وكالة غير حكومية، الاعتراف لمؤسسة تعليمية أو لبرنامج أكاديمي أو كلية بعد التاكد من أن هذه المؤسسة قد إستوفت المعايير المحددة مسبقا، علي سبيل المثال، إعتماد كليات إدارة الاعمال بواسطة (Association to Advance Collegiate Schools of Business (AACSB) .

الاعتماد عبارة عن ديباجة أو ختم بارز يعبر عن الاعتمادية من قبل وكالة متخصصة.

تهدف عملية الاعتماد الي تحسين جودة و فعالية و كفاءة مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك هياكلها، عملياتها و نتائجها.

الاطار المؤهلات الوطني National Qualification Framework:

يعتبرُ الإطار الوطني للمؤهلاتِ عنصراً مهماً في نظام ضمان الجودة والاعتماد. وهو يهدف إلى ضمان إتساق معايير نواتج تعلم الطلبة في الدولة بغض النظر عن المؤسسة التي درس بها الطالب، كما يهدف لضمان تكافؤ هذه المعاييرِ مع معايير الشهادات التي تمنحها مؤسساتُ التعليم العالي في شتى أنحاء العالم. ويساعد الإطار الوطني للمؤهلات في إيجاد نقاط مقارنة ملائمة للمعايير الأكاديمية لتسترشد بها المؤسساتُ التعليميةُ في عمليات التخطيط والمراجعة الذاتية، والمراجعون الخارجيّون المشاركون في عملياتِ إعتماد البرامج والمراجعاتِ المؤسسية، وجهاتُ التوظيف، في فهم مهاراتِ و قدرات الخريجين الذين قد يعينونهم.

إن البرامج التي يتم تطويرها وفقاً لهذا الإطار الوطني للمؤهلات لا ينبغي أن تؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات العامة والخبرات المهنية المرتبطة عادة بالدراسات المؤدية لشهادات مساوية في كافة أنحاء العالم فحسب، بل إنها يجب أن تشتمل على المعارف و المهارات المهنية المحددة اللازمة للممارسة المهنية في الدولة، وأن تعكس السياسات التربوية والأعراف الثقافية الخاصة بهذه البلاد .

ينظر الي الاطار الوطني للمؤهلات بانه:

- هو إطار يحدد مستوى لكل مؤهل من المؤهلات الوطنية تبعا لمجموعة من المؤشرات المرجعية التي توضح مكونات التعلم الذي يشكله المؤهل.
- ويستخدم كأداة للمقارنة بين مخرجات التعلم التي توصف عادة من خلال محتوى المعرفة والمهارة والجدارة التي يكتسبها حامل المؤهل.
- وهو يعتبر من أدوات ضمان الجودة على أساس توحيد المعايير التي تعمل عليها جهات التعليم والتدريب في تكوين أو تطويرالمؤهل الذي تقدمه.
- وتتجلى فائدته في تنظيم سوق العمل والتوفيق بين العرض والطلب وحراك العمالة محليا ودوليا.
- وينظر إليه كوسيلة لإتاحة التعلم مدى الحياة لجميع الأفراد.

العناصر الرئيسة للاطار الوطني للمؤهلات هي :

المستويات: ترقيم المستويات وربطها بمسميات المؤهلات لوَصْف المتطلبات الفكرية المتزايدة وتعقيدات التَعلم المتوقّعة من الطلبة كلما تقدموا في درجاتهم العلمية العليا.

الساعات المعتمدة: وهي نقاط مخصّصهْ لوَصْف مقدار الجهد أو حجم التعلم المتَوقّع لاجتياز درجة تعليمية أو مقرر معين أو أي وحدة دراسية من الوحدات المكوّنَة للبرنامج.

مجالات التعلُّم: الفئات الواسعة لأنواعِ نواتج التعلم التي يستهدف البرنامج التعليمي تَطويرها.

تتباين الدول من حيث أطر المؤهلات الوطنية. حيث أن لدي بعض الدول إطار متكامل يتضمن جميع المستويات (من مرحلة الأساس، التعليم الثانوي والتعليم الجامعي وفوق الجامعي) بالاضافة الي الشهادات المهنية والزمالات المختلفة وشهادات التدريب والخبرة، بينما

تفصل بعض الدول بين هذه الأطر وتجعل لكل مسارإطار مختلف، في حين أن بعض الدول لديها أطر للتعليم العالي فقط.

مفاهيم التعليم العالي :

هناك علاقة منطقية بين مفهوم وفلسفة التعليم العالي و المداخل المختلفة للجودة. هناك أربعة مفاهيم أساسية للتعليم العالي ترتكز عليها المناهج المعاصرة ويعتمد عليها في تعريف الجودة. هذه التصورات للتعليم العالي هي :

١- التعليم العالي كنظام لانتاج قوي عاملة مؤهلة: وفقا لهذا التصور ينظر للتعليم العالي كعملية (process) يشكل الطلاب منتجاتها. و هؤلاء الطلاب كمخرجات لهم قيمة منفعة في سوق العمل. حسب هذا المفهوم تعرف الجودة باعتبارها دالة في مقدرة الطلاب للنجاح في مواقع العمل. ويتم قياس ذلك بمعدلات التوظيف ومعدل العائد الاقتصادي من الخريجيين.

٢- التعليم العالي كتدريب لمهنة البحث: وفقا لهذا المفهوم فان التعليم العالي يتاثر باعضاء المجتمع الاكاديمي باعتبارهم ناشطين في الابحاث والدراسات. تعريف الجودة وفق هذا المفهوم يرتبط بدرجة أقل بانجازات الطلاب وبقدر أكبر علي إصدارات أعضاء هيئة التدريس وإشتراكاتهم في الجمعيات العلمية والأكاديمية العالمية والاقليمية وحجم الدخل من الابحاث والدراسات ومخرجات الاصدارات و الابحاث. الافتراض هنا بان الطلاب بحكم وجودهم في هذا الوسط الاكاديمي والبحثي يتاثرون ويتشربون من هذه الثقافة الاكاديمية. وبالتالي تتحقق الانجازات بتشكيل مجموعات بحثية صغيرة من الطلاب و الشركات. ومن ثم فان نسبة الطلاب الي أعضاء هيئة التدريس المتخصصين يعتبر أحد المؤشرات الهامة. كما وأن الطلاب الذين يحرزون درجات عالية لدخول الجامعة برهنوا علي الاستمرار في هذه الثقافة الاكاديمية.

٣- التعليم العالي كادارة كفؤة للتدريس: شهدت مؤسسات التعليم العالي إرتفاعا مضطردا في نسبة الطلاب الي هيئة التدريس مما أدي الي خفض تكلفة الطالب. ومع تزايد أعداد الطلاب من ناضجين وإنتساب و نظاميين وقبول خاص مما أدي الي خفض التكاليف. هذه العوامل حتمت علي مؤسسات التعليم العالي تجميع مواردها التدريسية لزيادة مستوي الكفاءة. وفقا لهذا المنظورينظر لاداء مؤسسات التعليم العالي بانها جيدة بمقدار زيادة مخرجاتها مقارنة بالموارد المتوفرة لديها. فالكفاءة هنا تطرح تساؤلات ليس فقط عن عدد الطلاب الذين بامكان المؤسسات استيعابهم، بل و السرعة التي يجد بها هؤلاء الطلاب فرص

عمل في السوق.

٤- التعليم العالي كادة لزيادة فرص التعليم المستمر(مدي الحياة) : هذا التصور للتعليم العالي هو عبارة تبيان المستهلكين المحتملين للتعليم العالي. فاستخدام مصطلح الاستهلاك تم بقصد وذلك لانه وحسب هذا المفهوم للتعليم العالي يتم تثمين التعليم العالي بمقدرته لتقديم الفرص للمشاركة في المؤسسات والاستفادة من المنافع المتوفرة في المجتمع المعاصر.ومن ثم أصبح التعليم العالي هنا محصلة للطلب اللامحدود من الطلاب. فالمؤشر الرئيس لانجاز المؤسسات وفق هذا المنظور تتمثل في نسبة النمو في عدد الطلاب وتنوع القبول. عليه يتوقع ان تكون نسبة الطلاب الي هيئة التدريس عالية.

اذن، في جميع التصورات الاربع ينظر للتعليم العالي كنظام حيث يمثل الطلاب المدخلات، ويتم معالجتهم ويكون هناك مخرجات.

ما يعاب علي هذه التصورات الاربعة هو النظر الي التعليم العالي "كصندوق أسود": لايهم ما يحدث داخل هذا الصندوق طالما تم تحقيق كمية المدخلات و المخرجات المطلوبة.

هناك تصورات بديلة تعالج المشاكل المرتبطة بالتصورات المذكورة أعلاه هي :

١- التعليم العالي كاداة لتطوير إستقلالية الطلاب وذلك بامتلاك الطلاب التفكير السلم والمقدرة لاكتشاف ذاتهم.

٢- التعليم العالي كصياغة للمقدرات الفكرية العامة (القوة العامة للعقل، امتلاك الطلاب لرؤيا عميقة وتخطي مقتضيات التخصص الواحد المحدودة).

٣- تحسين شخصية الطلاب، هنا ينظر للتعليم العالي كادة لاكساب الطلاب رأس المال الثقافي.

٤- تطوير المقدرات للمشاركة في التعليق النقدي للمجتمع.

المحور الثاني: نماذج لضمان الجودة و الاعتماد في بعض الدول:

سوف نستعرض في هذا المحور هياكل وأطر ضمان الجودة والاعتماد في بعض الدول المختارة لعرض تجربة هذه الدول فيما يتعلق بالاطر القومية لضمان الجودة والاعتماد. تم إختيار هذه الدول لتعكس التجربة العالمية في ضمان الجودة والاعتماد.

اولا: نظم ضمان الجودة و الاعتماد في الولايات المتحدة الامريكية:

تتولي عمليات الاعتماد في الولايات المتحدة أربعة أنواع من المنظمات :

١- هيئات الاعتماد الاقليمية: و التي تقوم بمراجعة و إعتماد المقدرة الاكاديمية للجامعة ككل والكليات. وتقوم باعتماد المؤسسات العامة والخاصة غير الربحية التي تمنح الدرجات في مدة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام.

٢- هيئات الاعتماد المرتبطة بالجوانب الايمانية: تعتمد المؤسسات المؤسسات ذات الصبغة الدينية و العقدية وغير الربحية.

٣- هيئات الاعتماد المهنية: تعتمد المؤسسات المهنية الربحية ذات الغرض الواحد.

٤- هيئات إعتماد البرامج (ويطلق عليها وكالات الاعتماد المتخصصة) والتي تقوم بمراجعة وإعتماد البرامج الاكاديمية الخاصة بالتخصصات المهنية (مثل القانون، التمريض والهندسة).

تستمد هيئات الاعتماد شرعيتها من الجامعات و الكليات و البرامج التي تقوم باعتمادها و التي أسست الاعتماد وليس من الحكومة.

أدوار الاعتماد: يؤدي الاعتماد في الولايات المتحدة الادوار الاتية :

١- ضمان الجودة: الاعتماد هي الوسيلة الاساسية التي بموجبها تضمن الجامعات والكليات والبرامج جودتها للطلاب والجمهور العام. حيث أن الاعتماد يشير الي أن المؤسسة او البرنامج قد استوفي الحد الادني من المعايير مثل هيئة التدريس، المنهج وخدمات الطلاب والمكتبات.

٢- الحصول علي التمويل الفدرالي و الولائي: يعتبر الاعتماد شرط للحصول علي الاموال الفدرالية مثل الدعم المقدم للطلاب أو الاموال الفدرالية التي تخصص للبرامج. فالاموال الفدرالية المقدمة للطلاب متاحة فقط للالتحاق بالجامعات أو البرامج المعتمدة.

٣- كسب ثقة القطاع الخاص: يكتسب اعتماد المؤسسات و البرامج أهمية كبيرة للمخدمين لتقييم الاسبقية للمتقدمين للوظائف و اتخاذ القرار بدفع الرسوم الدراسية للعاملين للحصول علي التعليم الاضافي. كما أن الافراد الخيرين و المؤسسات الخيرية تقدم الدعم للمؤسسات المعتمدة.

٤- تسهيل التحويل: يعتبر الاعتماد مهما في اجراءات التحويل من جامعة او برنامج الي اخر.

كيف يعمل نظام الاعتماد:

تجري عمليات الاعتماد بطريقة دورية تتراوح من عدة سنوات الي عشر سنوات. تشتمل

مراحل عملية الاعتماد التقييم الذاتي الذي تجريه المؤسسة و من ثم مراجعة الاقران و الزيارة الميدانية و أخيرا الحكم و إتخاذ القرار والذي يتم بواسطة مفوضية مكونة من الاداريين و أعضاء هيئة التدريس من المؤسسات و البرامج و من أعضاء من المجتمع. تخضع بعد ذلك المؤسسة الي مراجعة دورية.

الاعتراف بهيئات الاعتماد: Recognition of Accrediting Organizations

حسب نظام الاعتماد في الولايات المتحدة، فان هيئات الاعتماد مسئولة أمام المؤسسات و البرامج التي تقوم باعتمادها. كما أنها مسئولة أمام الجمهور العام والحكومة. تقوم هيئات الاعتماد باجراء عمليات تقييم ذاتي علي أساس دوري وتخضع لعمليات مراجعة خارجية تقوم بها جهات الاعتراف. يقوم بعملية الاعتراف "مجلس الاعتماد للتعليم العالي. و هو جسم تنسيقي وجد للاعتراف بهيئات الاعتماد بالاضافة الي وزارة التعليم في الولايات المتحدة. نلاحظ أن الاعتماد شأن غير حكومي تقوم به مؤسسات مستقلة في حين أن الاعتراف تقوم به الحكومة أيضا.

يقوم مجلس الاعتماد للتعليم العالي ووزارة التعليم بتطوير معايير يجب استيفاؤها بواسطة هيئات الاعتماد. تجري هيئات الاعتماد تقييم ذاتي إستنادا الي معايير الاعتراف. وقد يقوم المجلس أو الوزارة بزيارة ميدانية لهذه الهيئات.

مجلس الاعتماد للتعليم العالي:Council for Higher Education Accreditation

لدي مجلس الاعتماد للتعليم العالي ستة معايير تراجع بموجبها هيئات الاعتماد لتمنح الاعتراف. هناك معايير للاعتراف للمؤسسات الحكومية وأخري للاعتراف بالمؤسسات غير الحكومية. معايير الاعتراف للمؤسسات غير الحكومية تتضمن: تطوير الجودة الاكاديمية، تشجيع المراجعة الذاتية، التخطيط للتغيير و التحسين وتطوير اجراءات ملائمة وعادلة لاتخاذ قرار الاعتماد. أما معايير الاعتراف بالمؤسسات الحكومية فتتضمن: المنهج، هيئة التدريس، التسهيلات والمعدات، المقدرة المالية والادارية، خدمات مساندة الطلاب، ممارسات استقطاب وقبول الطلاب، التقييم الاكاديمي والاصدارات، قياس البرامج والاهداف والدرجات وسجل تظلمات الطلاب وسجل بالتزام المؤسسة بمسئولياتها.

ليس من الضرورة إعتماد جميع البرامج، الا أن هناك برامج يجب أن تخضع للاعتماد

(إعتماد اجباري) خاصة ذات الصلة بالرعاية الصحية (الطب، الاسنان، الصيدلة، الصحة العامة و التمريض)، الفنون (الفن، الموسيقي و الرقص)، إعداد المعلمين (مدرسي المدارس الثانوية، مديرو المدارس) والمهن الاخري (العمارة، الهندسة و القانون).

ثانيا : نظم ضمان الجودة و الاعتماد في اليابان:

بغرض ضمان المحافظة علي تحسين المستويات الاكاديمية و البحثية للجامعات اليابانية بالاضافة الي المساهمة في تطوير تميزها و تنوعها، تقوم المؤسسة الوطنية للدرجات الاكاديمية و تقييم الجامعات National Institution for Academic Degrees & University Evaluation(NIAD-UE)، وبطلب من الجامعات القومية والولائية و الخاصة باعتماد الجامعات وذلك بهدف (NIAD-UE):

- ضمان جودة الانشطة التعليمية والبحثية للجامعات بطريقة منتظمة إستنادا الي معايير تقييم الجامعات التي وضعتها المؤسسة الوطنية للدرجات الاكاديمية وتقييم الجامعات.
- مساعدة الجامعات علي تحسين أنشطتها التعليمية و البحثية بتوفير تغذية عكسية بمدها بنتائج التقييم.
- مساعدة ودفع الجامعات للحصول علي تفهم ومساعدة من الجمهور العام فيما يتعلق بانشاء وتشغيل الجامعة كمؤسسة عامة تتميز بالشفافية.

عليه، وحسب المادة ٦٩-٣-٢ من قانون المدارس التعليمية و المادة ٤٠ من لائحة تطبيق قواعد قانون المدارس التعليمية فان جميع الجامعات القومية والولائية والخاصة والكليات التقنية يجب أن تخضع للتقييم كل سبع سنوات تقوم به مؤسسة معتمدة من وزارة التعليم، الثقافة، الرياضة والتكنولوجيا. هذا التقييم يتم لانشطة المؤسسة التعليمية والبحثية والوضع العام، الادارة والتسهيلات والاجهزة.

تقوم المؤسسة الوطنية للدرجات الاكاديمية وتقييم الجامعات بعمليات الاعتماد بناء علي قواعد العمل الواردة في المادة ١٦-أ من قانون المؤسسة الوطنية.

يتم إجراء التقييم علي أساس المعطيات الواردة في المبادئ العامة و"معايير تقييم الجامعات". أما فيما يتعلق بتفاصيل إجراءات التقييم يجب علي كل جامعة وضع إرشادات للتقييم الذاتي بينما تقوم المؤسسة الوطنية للدرجات الاكاديمية و تقييم الجامعات بوضع دليل التقييم.

نظام التقييم:

تشكل لجنة لتقييم الجامعات من أفراد علي المستوي القومي والولائي والجامعات الخاصة وخبراء من الاقتصاد والثقافة. تشكل مجموعات عمل من خبراء وأكاديميين في المجالات المختلفة حسب كليات الجامعة المراد تقييمها مع الاخذ في الحسبان تنوع المجالات التعليمية بالجامعة.

يتم إختيار أعضاء لجان التقييم بواسطة إتحاد الجامعات القومية والولائية والخاصة وإتحادات الاعمال مع الاخذ في الاعتبار أن تعمل تحت مظلة اللجنة الادارية لتقييم الجامعات. تقوم هذه اللجان بمراجعة وتحليل الوثائق وتحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المرفقة واجراء زيارة ميدانية. ويتم ذلك وفق دليل التقييم.

يتم تدريب أعضاء لجنة التقييم عن أغراض واجراءات وطرق تقييم الجامعات حتي تتمكن اللجنة من القيام بالتقييم بطريقة عادلة وملائمة وبرؤية مشتركة.

تتكون معايير تقييم الجامعات من أحد عشر معيارا ومعايير اختيارية لتقييم وضع الانشطة البحثية في الجامعة. المعاييير الاحد عشر تطبق علي جميع الجامعات. المعايير الاختيارية تتضمن انجازات البحوث، الخدمات التعليمية العامة والتي تسمح بتقييم جميع الجوانب التي لم تغطها المعايير الاحد عشر.

ثالثا: ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي في المملكة المتحدة:

وكالة ضمان الجودة : انشأت وكالة ضمان الجودة عام ١٩٩٧ لتقنين عمليات ضمان الجودة الخارجية التي كانت موجودة حتي ذلك التاريخ. والوكالة مستقلة عن حكومة المملكة المتحدة. وتمتلكها المنظمات التي تمثل رؤساء الجامعات و الكليات بالمملكة المتحدة (اتحاد جامعات المملكة المتحدة، اتحاد الجامعات الاسكتلندية و مجلس التعليم العالي بويلز والمؤتمر الدائم لمديري الجامعات).

تكون الجامعات والكليات مسؤولة عن إدارة شؤون المعايير والجودة الاكاديمية للشهادات التي تمنحها. بينما تقوم وكالة ضمان الجودة بالحكم علي مدي تادية الجامعات والكليات لمسؤولياتها وعلي فعالية عملياتها المتبعة لعمل ذلك.

تقوم وكالة ضمان الجودة بحماية المصلحة العامة بضمان وجود معايير سليمة للحصول علي الشهادات الاكاديمية في التعليم العالي. كما تقوم الوكالة بتشجيع الجامعات والكليات علي

مواصلة تحسين سبل ادارتها للجودة في التعليم العالي عن طريق :

- إجراء المراجعات الخارجية (بما فيها عمليات التدقيق) في الجامعات و الكليات.
- وصف معايير اكاديمية و اضحة عبر البنية التحتية الاكاديمية.
- إسداء المشورة للحكومة بخصوص سلطات منح الدرجات الاكاديمية والاعتراف بالجامعة (الترخيص للجامعات).
- تقديم المشورة بخصوص المعايير و الجودة الاكاديمية.

البنية التحتية الاكاديمية:

تم تطوير البنية التحتية الاكاديمية بواسطة وكالة ضمان الجودة بالتعاون مع قطاع التعليم العالي بالمملكة المتحدة. وهي عبارةعن مجموعة من النقاط المرجعية المتفق عليها وطنيا والتي تساعد في وصف الممارسات الجيدة والمعايير الاكاديمية. وتتناول كافة الانشطة المتعلقة بالشهادات الاكاديمية حيثما وكيفما تم تزويدها.

قامت وكالة ضمان الجودة بنشر جميع أجزاء البنية التحتية الاكاديمية والتي تتضمن أنظمة مؤهلات التعليم العالي وبيانات المعايير القياسية للمواد ومواصفات البرامج ومدونة الممارسات.

تصف أنظمة مؤهلات التعليم العالي الانجازات و الخصائص الرئيسية للمؤهلات العلمية مثل درجة البكالاريوس مع مرتبة الشرف ودرجة الماجستير و الدكتوراه.

وتحدد بيانات المعايير القياسية للمواد والتوقعات المتعلقة بمعايير الدرجات الاكاديمية في مواد تخصصية بعينها علي سبيل المثال التاريخ و الطب و الهندسة.

تمثل مدونة الممارسات دليلا للممارسات الجيدة حول كيفية ادارة المعايير و الجودة الاكاديمية للجامعات والكليات وتتكون من عشرة أقسام:

١- برامج ابحاث مابعد التخرج.
٢- التزويد التعاوني
٣- الطلاب المعاقون.
٤- تعيين الممتحنين الخارجيين
٥- الالتماسات الاكاديمية وشكاوي الطلاب والقضايا الاكاديمية.

٦- تقييم الطلاب
٧- الموافقة علي البرامج ومراقبتها و مراجعتها
٨- التعليم و المعلومات و الارشاد المتعلق بالمهن المختلفة
٩- التعليم الموجه
١٠- اختيار الطلاب و قبولهم.

رابعا: نظام ضمان الجودة لجنوب افريقيا South Africa Quality Assurance

تشارك عدة جهات في القيام بعملية ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي بدولة جنوب أفريقيا.

فيما يلي شرح لادوار هذه الاجهزة :

١- ضمان الجودة لجنوب أفريقيا AQAS:

- عبارة عن جسم قانوني يتم تعيينه بواسطة وزير التعليم العالي بالتشاور مع وزير العمل.
- تتكون العضوية من ذوي الشأن من التعليم و التدريب الوطني.
- تعد وتقدم التقارير الي البرلمان.
- مسئول عن الاشراف علي تطوير و تنفيذ نظام المؤهلات الوطنية لجنوب أفريقيا (NQF).

٢- لاطار الوطني للمؤهلات (National Qualifications Framework (NQF

يهدف الاطار الوطني للمؤهلات في جنوب أفريقيا الي تاسيس نظام متكامل للتعليم والتدريب يوفر أرضية لمنهج موحد. وهو عبارة عن سجل من المعايير والمؤهلات المتفق عليها وطنيا ومتوافقة مع المعايير العالمية معبرا عنها في شكل مخرجات للتعلم ملائمة للتطوير الذاتي للافراد وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتميز إطار وهيكل المؤهلات لجنوب أفريقيا بالفصل التام بين سلطات وضع المعايير وعمليات ضمان الجودة. يتكون هيكل المؤهلات الوطنية من معايير مسجلة ووحدات ومؤهلات لثمانية مستويات من التعلم. هذه المستويات تبدأ بشهادات التعليم و التدريب العام، شهادات التعليم والتدريب الاضافي، الدبلومات الوطنية، الدبلومات العليا، الدرجات الجامعية الاولي،درجات الشرف، المؤهلات المهنية، درجات الماجستير، درجات الدكتوراة وبحوث ما بعد الدكتوراه. هناك مجالس لضمان الجودة علي مستوي التعليم العام والتدريب والتعليم الاضافي كما يوجد مجلس اخر للتعليم العالي بلجانه الدائمة.

هيكل المؤهلات الوطنية مقسم الي قطاعات هي النظام الفرعي لقطاع التعليم و التدريب و القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي.

٣- **نظام ضمان الجودة:** يعتمد الاطار الوطني للمؤهلات لجنوب أفريقيا علي الفصل التام بين سلطات وضع المعايير وسلطات ضمان الجودة. فيما يتعلق بنظام ضمان الجودة يتكون هيكل ضمان الجودة من ثلاثة قطاعات: اقتصادي، اجتماعي ونظام فرعي للتعليم والتدريب. كل قطاع مقسم الي قسمين أساسيين هما:

أ- **هيئات ضمان الجودة لمؤسسات التعليم والتدريب (Education & Training Quality Assurance):**

- مسؤولة لدي هيئة ضمان الجودة لجنوب أفريقا SAQA عن مستوي إنجاز و تحقيق معايير التعلم.
- مسؤولة عن ضمان جودة تحقيق التعلم في سياق محدد للمعايير المسجلة (المؤهلات) عن طريق:
  * تسجيل المحكمين.
  * اعتماد المؤسسات.
  * نظام ادارة الجودة.

ب- **المؤسسات التعليمية المقدمة للخدمة:**

- مسؤولة أمام هيئات ضمان الجودة للتعليم و التدريب بالتركيز علي إدارة و تطوير وتقييم البرامج التعليمية التي إعتمدت علي أساسها.
- مسؤولة عن ضمان جودة الخبرات التعليمية وفق متطلبات المعايير والمؤهلات المسجلة لها.
- مسؤولة عن تسجيل و البحث عن و إعداد تقارير مخرجات و اثار برامجها وخدماتها التعليمية.
- يتم إعتمادها بواسطة أحد هيئات ضمان الجودة للتعليم و التدريب.

هيئات التحديث Moderating Bodies:

يتم تقييمها بواسطة هيئة ضمان الجودة لجنوب أفريقيا حسب توصيات مجلس المعايير الوطنية.

مسؤلة عن ضمان أن تقييم المخرجات المسجلة عادلة و سليمة ويعتمد عليها في جميع نظام المؤهلات الوطنية.

٤- **سلطات وضع المعايير: (Standards Setting Bodies (SSB:**

- موزعة علي أحد عشر مجالاً للتعليم.

- أجسام وطنية من ذوي الشان لوضع المعايير ممثلة بالتساوي من ستة مجموعات من ذوي الشأن.
- مسؤولة أمام الدوائر الانتخابية وسلطة الوزيرين (التعليم والعمل) عن تطوير المعايير والمؤهلات
- مسؤولة عن التوعية بالمعايير لدي سلطة التسجيل في نظام المؤهلات الوطنية.
- مسؤولة عن ضمان أن جميع المعايير تتضمن عبارات واضحة عن مخرجات التعلم ومعايير التقييم بالاضافة الي معايير التحديث والاعتماد.
- مسؤولة عن ضمان الجودة (الملائمة، المصداقية والشرعية) للمعايير الموصي بها لسلطة المؤهلات الوطنية.
- مسؤولة عن الاعتراف بهيئات تطوير المعايير.
- مسؤولة عن مراجعة المعايير المسجلة وتطوير عمليات وضع المعايير.

نخلص الي أن مسؤوليات ضمان الجودة لدولة جنوب أفريقيا موزعة لعدة جهات دون الدخول في التفاصيل، علي النحو التالي:

أ- **جودة المنتج أو المخرجات:** والتي تتضمن الشهادات، تحقيق المعايير أو المؤهلات والاعتماد: تقع علي عاتق أجهزة وضع المعاييرNSB وأجهزة تطوير المعاييرSGB

ب- **المدخلات:** والتي تتضمن تزويد التعلم، البرامج، التعلم والموارد التعليمية والتعليم مدي الحياة، تقع علي عاتق هيئات ضمان الجودة للتعليم والتدريب والمؤسسات التعليمية المزودة للخدمة.

ج- **العمليات** والتي تتضمن التفاعل بين جودة التعلم والتقييم والتفاعل بين جودة الرصد والمتابعة والمراجعة . تقع مسؤولية العمليات علي هيئات ضمان الجودة للتعليم والتدريب والمؤسسات التعليمية.

خامسا: معايير الترخيص و الاعتماد في دولة الامارات العربية المتحدة:

في دولة الامارات العربية المتحدة تتولي "مفوضية الاعتماد الاكاديمي" بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسئولية الترخيص للمؤسسات غير الفدرالية التي تمنح الدرجات الاكاديمية والاجازات العلمية الاخري والاعتراف بالبرامج الاكاديمية. أي مؤسسة في دولة الامارات العربية المتحدة تقدم منهج منتظم نظري أو تطبيقي لعام أكاديمي واحد أو أكثر بعد الشهادة الثانوية والتي تقود الي درجة أكاديمية أو شهادة أو دبلوم يجب أن تحصل علي الترخيص

ويعتمد برامجها حتي يتم الاعتراف بها رسميا من وزارة التعليم العالي.

ومن ثم تعتبر مفوضية الاعتماد الاكاديمي مسئولة عن عمليات ضمان الجودة.

إن المعايير و السياسات و الاجراءات التي تتبناها مفوضية الاعتماد الاكاديمي لانشاء وتشغيل مؤسسات التعليم العالي وإعتماد برامجها مصممة لضمان تعليم عالي ذي جودة عالية لطمانة الطلاب وذويهم والمخدمين والجهات الاخري، بان المؤسسات المرخصة مستوفية لمعايير الجودة المتعارف عليها عالميا. و المؤسسات المرخصة برهنت التزامها بمعايير الاداء التي تغطي كافة أجزاء المؤسسة وتتبنى مبادئ التحسين المستمر و توفر الادلة علي تعلم طلابها.

معايير الترخيص و الاعتماد في دولة الامارات العربية المتحدة :

للحصول علي الترخيص علي المؤسسة استيفاء أحد عشرمعيارا كل معيار مكون من معايير فرعية تشكل هذه المعايير الفرعية في مجملها ثلاثة وثمانون . والمعايير هي :

١- الرسالة و التنظيم و الحوكمة.

٢- ضمان الجودة.

٣- البرامج الاكاديمية.

٤- اعضاء هيئة التدريس و الكوادر الفنية.

٥- الطلاب.

٦- موارد التعلم.

٧- الموارد المادية.

٨- الموارد المالية.

٩- الشفافية و التقارير.

١٠- الابحاث والانشطة الثقافية

١١- المشاركة المجتمعية.

الترخيص المبدئي: ويمنح لمدة خمس سنوات. عمليات الترخيص المبدئي مصممة لضمان وجود خطط متينة لتوفير الموارد البشرية والمادية والسياسات الضرورية وأن الهياكل الادارية تم تطويرها بحيث أن البرامج و الوحدات المساندة تعمل بفعالية ولدي المؤسسة قاعدة مالية جيدة.

بعد فترة الترخيص المبدئي تتقدم المؤسسة بطلب لتجديد الترخيص. مراجعة الترخيص تتم لتقييم أداء المؤسسة خلال فترة الترخيص المبدئي و التاكد من استيفائها للمعاييروتتطلب

هذه العملية أدلة واضحة ووثائق تؤكد أن المؤسسة تحقق رسالتها وتقدم برامج أكاديمية ذات جودة عالية متوافقة مع الممارسات العالمية السائدة. يتم تجديد الترخيص لمدة خمس سنوات ويراعي التجديد كل خمس سنوات.

المؤسسة المرخصة مطالبة من مفوضية الاعتماد الاكاديمي بتقديم تقارير سنوية وتعرف نفسها بانها مرخصة في جميع وثائقها واعلاناتها.

بعد الحصول علي الترخيص المبدئي يمكن للمؤسسة أن تتقدم للحصول علي الاعتماد المبدئي للبرنامج الاكاديمي. يجب أن تحصل المؤسسة علي الاعتماد المبدئي للبرنامج قبل الاعلان عنه و استقطاب الطلاب.

مراجعة الاعتماد المبدئي تتضمن ضرورة وجود منهج مكتمل تم اعداده بمساعدة فريق من الخبراء الاجانب الزائرين متخصصين في المجال (فريق المراجعة الخارجية). تقوم المفوضية بمراجعة المقررات ومتطلباتها وتتاكد من توفر الموارد التدريسية والتعليمية.

عليه، فان مراجعة مفوضية الاعتماد الاكاديمية للمؤسسات والبرامج ينتج عنه أحد اربعة خيارات:الموافقة أوالتاجيل أو الاختبار أو الرفض.

نخلص من مراجعة أنظمة ضمان الجودة و الاعتماد في هذه الدول الي الاتي:

- تشابه المعايير في العديد من الدول وذلك نسبة للصبغة العالمية لانظمة ضمان الجودة حول العالم. كما أن جميع الدول تقريبا، لديها إطار للمؤهلات الوطنية. حيث تحاول جميع دول العالم أن تصمم هذا الاطار والذي يحدد مسارات التعليم والتدريب والشهادات التي تصدر عنها بالاضافة الي الساعات المعتمدة لكل مستوي أو شهادة في المسارات الاكاديمية والمهنية والتدريب اضافة الي نظام التعليم العام.
- تختلف الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة من دولة الي اخري حيث أن هذه المسئولية يقوم بها القطاع الخاص كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية دون أي تدخل من الحكومة وبدرجة أقل في المملكة المتحدة حيث نجد بعض أشكال التدخل نسبة للتمويل الذي تقدمة الحكومة للتعليم العالي. وفي جنوب أفريقيا هناك عدة جهات تتولي مسئولية الاشراف علي ضمان الجودة. في حين أن في دولة الامارات العربية المتحدة تتولي الوزارة ممثلة في مفوضية الاعتماد الاكاديمي مسئولية الترخيص و الاعتراف.
- يلاحظ تعدد الجهات التي تقوم بعمليات ضمان الجودة في هذه البلدان. ففي الولايات المتحدة تقوم هيئات الاعتماد باعتماد الجامعات بينما يتم الاعتراف بهيئات الاعتماد نفسها

بواسطة مجلس إعتماد التعليم العالي ووزارة التعليم. أما في اليابان يشارك القطاع الخاص بفعالية في عمليات ضمان الجودة عبر المشاركة في عمليات مراجعة الجامعات. أما في المملكة المتحدة تقوم وكالة ضمان الجودة بعمليات ضمان الجودة ووضع المعايير بينما ترسم الحكومة سياسة التعليم. في جنوب أفريقيا هناك فصل بين سلطات وضع المعايير وسلطات ضمان الجودة. حيث تقوم هيئة ضمان الجودة باعتماد هيئات ضمان الجودة للتعليم والتدريب وهذه الاخيرة تقوم بمراجعة نظم الجودة في المؤسسات التعليمية المزودة للخدمة لاعتمادها.

يلاحظ أن في دولة الامارات تتولي مفوضية الاعتماد الاكاديمي عمليات الاعتماد.

- أما من حيث تمويل عمليات ضمان الجودة والاعتماد ففي الولايات المتحدة تمول هيئات الاعتماد نفسها من الرسوم السنوية التي تدفعها المؤسسات بالاضافة للاجر الذي تتقاضاه نظير إجراءها عمليات الاعتماد حيث أن الحكومة لاتمول هذه العملية. بيد أن الحكومة الفدرالية تشارك بطريقة غير مباشرة عبر دفع الاموال للطلاب للاتحاق بالجامعات المعتمدة فقط. بينما في الدول الاخري نجد أن الحكومات تساهم في تمويل ضمان الجودة والاعتماد.
- نلاحظ من هذا الاستعراض أن مخرجات التعلم (المعرفة والمهارة والسلوك) من كل درجة علمية محددة بطريقة واضحة في نظم وأطر المؤهلات الوطنية كما أن جميع هذه الدول لديها معايير منشورة لضمان الجودة و الاعتماد.
- يلاحظ أيضا أن عمليات الاعتماد متشابه الي حد كبير جدا بين هذه الدول مع وجود بعض الاختلافات البسيطة حيث أن جميع الدول تتطلب من الجامعات والكليات إجراء عمليات تقييم ذاتي ومن ثم تجري عملية تقييم الاقران و هناك اليات لاتخاذ القرار في منح الاعتماد.

هذه الملاحظات سوف نسترشد بها في مراجعتنا لضمان الجودة في التعليم العالي السوداني.

المحور الثالث: نظم ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي في السودان:

أنشأت وزارة التربية والتعليم العالي عام ١٩٧١م للقيام بمهمة وضع السياسات والخطط والبرامج للتعليم العالي والبحث العلمي والتنسيق بين مؤسساته. وتتكون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية والمراكز والمعاهد البحثية التي تنشأ بموجب قوانين وأوامر تأسيس خاصة بها وتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية العلمية والإدارية والمالية وتشرف عليها مجالسها وأجهزتها الإدارية.

تتمثل رؤية التعليم العالي :

"النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته والاهتمام بالتنمية الشاملة عبر تأهيل الفرد القادر علي الابداع والابتكار والتفاعل مع مجتمعه، واعلاء قيم المجتمع الروحية والانسانية وصولاً الي تقدم وتطور الامة".

ورث التعليم العالي جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وكلية الدراسات العربية والإسلامية. حتى نهاية الثمانينيات كانت هناك خمس جامعات هي: جامعة الخرطوم - جامعة أم درمان الإسلامية - جامعة جوبا - جامعة الجزيرة وجامعة القاهرة فرع الخرطوم (جامعة النيلين حاليا) بالإضافة إلي معهد الكليات التكنولوجية (جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا) واحدي عشرة كلية أو معهد متخصص بمستوي الدبلوم.

تميزت الفترة من ١٩٦٩-١٩٩٠ بدعم مسيرة التعليم العالي حيث أنشأت وزارة التعليم العالي في السودان لأول مرة ١٩٧١م، وقد تم إنهاء تبعية مؤسسات التعليم العالي المختلفة للمصالح الحكومية والوزارات وضمها لوزارة التعليم العالي، وتم ترفيع كلية الدراسات العربية والإسلامية لتصبح جامعة أم درمان الإسلامية.

بتفجر ثورة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩م اخذ التعليم بعداً آخر حيث ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلي ست وعشرين جامعة تمنح الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه..

خلال هذه الفترة تم ترفيع معهد الكليات التكنولوجية إلي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية القرآن الكريم إلي جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

وقد أضيفت الجامعات التالية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١:

١- جامعة الزعيم الأزهري.
٢- جامعة سنار.
٣- جامعة بحر الغزال.
٤- جامعة أعالي النيل.
٥- جامعة الإمام المهدي.
٦- جامعة القضارف.
٧- جامعة البحر الأحمر.
٨- جامعة دنقلا.
٩- جامعة شندي

١٠- جامعة زالنجي.
١١- جامعة نيالا
١٢- جامعة الدلنج.
١٣ - جامعة النيل الأزرق.
١٤- جامعة بخت الرضا.
١٥- جامعة غرب كردفان
١٦- جامعة السلام

هناك عدة أطر وجهات لها دور في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان وهي:

١- قانون التعليم العالي و البحث العلمي:

حسب ما جاء في قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ١٩٩٠ تعديل ١٩٩٣ تعديل ١٩٩٥ وضمن مجموعة من أهداف مؤسسات التعليم العالي جاءت الاهداف الاتية :

١- تاصيل التعليم العالي بحيث يكون معبرا عن الخصائص المميزة لاهل السودان والنابعة من معتقداتهم و موروثاتهم الاسلامية و العربية و الافريقية.
٢- إعداد القيادات الفكرية في مجالات المعرفة الانسانية والمهنية والتقنية القادرة علي الاسهام في النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته القومية.
٣- توسيع مدي البحث العلمي بحيث يشمل البحوث الاساسية والتطبيقية التي تلبي حاجات المجتمع.
٤- بسط المزيد من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للمواطنين من خلال الانتساب والدراسات الاضافية والتعليم المستمر والتعليم المفتوح وتنظيم برامج الارتقاء بمقدرات العاملين في كل القطاعات والتعاون مع الوحدات القائمة في اطارها مع الحرص علي المستويات الاكاديمية.
٥- خدمة المجتمع

٢- المجلس القومي للتعليم العالي:

يتكون المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي من ستة وثمانين عضواً يمثل فيه السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي رئيساً والسادة رؤساء مجالس الجامعات الحكومية ، ومديري الجامعات الحكومية ، رؤساء مجالس أمناء الجامعات الاهلية ومديري الجامعات

الاهلية، وثلاث كليات أهلية وستة وكلاء وزارات ذات الصلة وخمسة أعضاء من ذوي الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الامين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عضوا ومقرراً.

اختصاصات المجلس وسلطاته:

يختص المجلس بوضع السياسة العامة وخطط التعليم العالي والبحث العلمي والخطط والبرامج الخاصة بهما، وذلك في اطار السياسة العامة للدولة والاشراف علي تنفيذها وتتمثل هذه الاختصاصات في الاتي :

١. تحديد دور كل مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي في اطار السياسة والخطط والبرامج.
٢. وضع سياسات وشروط ومستويات وأعداد القبول والانتساب بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
٣. اعتماد نتيجة القبول لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
٤. تحديد الحد الادني للمؤهلات المطلوبة لتعيين الاساتذة والباحثين واجازة الشروط التي يتم بمقتضاها تعيين وترقية ومحاسبة العاملين واصدار اللوائح المنظمة لذلك.
٥. تحديد الشروط والأسس التي يصدق بمقتضاها لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الاهلية والاجنبية.
٦. تقويم اداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراجعة تقاريرها

كون المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي عشر لجان علمية استشارية متخصصة في المجالات الاتية :

- لجنة الدراسات الزراعية والبيطرية والموارد الطبيعية والبيئة
- لجنة الدراسات الهندسية .
- لجنة الدراسات التربوية .
- لجنة العلوم الطبية .
- لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة العلوم الأساسية
- لحنة الدراسات القانونية والشريعة
- لجنة دراسات الحاسوب

- لجنة الدراسات الانسانية
- لجنة البحث العلمي.

وتعين هذه اللجان المجلس في إجراء الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل ودراسة المناهج والبرامج الدراسية وإنشاء الكليات بالجامعات الحكومية والاهلية ورفع التوصية للمجلس باجازتها.

٣- الهيئة العليا للتقويم والاعتماد:

الهدف العام للهيئة هو المساهمة الفاعلة في تحسين وتطوير وتجويد أداء مؤسسات التعليم العالي وضمان نوعيته ضمن إجراءات وأعراف المستوى المقبول محلياً وإقليمياً وعالمياً، والتأكد من تحقيقها لأهدافها المرسومة وتطبيقها لنظم ضمان الجودة .

المهام والاختصاصات:

١- التقويم المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي ويتم من خلال مجالات عديدة منها:- (الإطار المؤسسي، الحوكمة والإدارة، الموارد المالية، البني التحتية، التعليم والتعلم ومصادرهما، الموارد البشرية، الطلاب، البحث العلمي، خدمة المجتمع، إدارة ضمان الجودة ...).

٢- التقويم البرامجي لبرامج مؤسسات التعليم العالي ويتم أيضا من خلال مجالات عديدة منها:- (الأهداف، المحتوي، الكفاءة، النظام الدراسي، الخطط الدراسية، الإمكانات المتاحة، المنهج الدراسي ...).

٣- مراجعة آليات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

٤-تنسيق وتوحيد الجهود مع الشركاء لدعم وتطوير الجودة عبر الممارسة العلمية الجيدة.

٤- لجنة التعليم الاهلي و الاجنبي:

تعني اللجنة بالتصديق والإشراف علي سير الأداء في مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي، وقد بلورت اللجنة أهدافاً عامة لهذا النوع من التعليم تتلخص في الآتي :

١- سد الفجوة المهنية والعلمية في التعليم الحكومي.

٢- توسيع فرص القبول للطلاب الناجحين المؤهلين.

٣- خدمة قطاعات المجتمع المختلفة عبر برامج التعليم المستمر

٤- التفرد في تقديم بعض البرامج الدراسية.

٥- تقديم صيغ جديدة في إشكال وأنماط إدارة التعليم العالي.

٥- الادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات:

الهدف العام للادارة العامة للقبول وتقويم و توثيق الشهادات هو توحيد ترشيح الطلاب لمستوى البكالريوس والدبلوم فى جميع مؤسسات التعليم العالى السودانية

المهام و الاختصاصات :

١. إنفاذ إجراءات القبول لمؤسسات التعليم العالي السودانية.
٢. إعداد التقارير والدراسات والاحصاءات الخاصة بالقبول.
٣. حفظ البيانات المتعلقة بالطلاب المقبولين بمؤسسات التعليم العالي.
٤. حفظ بيانات وتفاصيل الشهادة الثانوية السودانية.
٥. توثيق ومعادلة الشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي السودانية والاجنبية.
٦. متابعة انفاذ قرارات لجنة القبول التابعة للمجلس القومي للتعليم العالي

المحور الرابع: التحليل النقدي لنظم وهياكل وممارسات ضمان الجودة في التعليم العالي السوداني:

عن طريق المراجعة النقدية للاطر و الهياكل التي تحكم التعليم العالي في السودان والمتمثلة في قانون التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس القومي للتعليم العالي ولجانه العلمية بالاضافة الي الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد ولجنة التعليم الاهلي والاجنبي والادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات ومع إستصحاب الاسئلة المطروحة في هذه الورقة والاستعراض الذي تم لنظم ضمان الجودة والاعتماد في بعض الدول وعن طريق المراجعة النقدية لادوار هذه الجهات و المهام التي تقوم بها نخرج بالملاحظات والاستنتاجات الاتية:

أولا قانون التعليم العالي و البحث العلمي:

بعد المراجعة المتأنية لنصوص القانون أعلاه نلاحظ الاتي:

- أن القانون لم يتضمن بنود تتعلق بصورة واضحة بضمان جودة العملية التعليمية أو أدوار الجامعات فيما يتعلق بجودة و كفاءة الخريجين والبحوث وخدمة المجتمع سوي البند (د) من القانون الذي أورد في الفقرة الاخيرة الاهتمام بالمعايير الاكاديمية. كما وأن القانون لم يتطرق لتحديد نظم واليات لرصد ومتابعة الجامعات فيما يتعلق بضمان الجودة أو الترخيص أو تجديد الترخيص خلال فترات زمنية محددة كما هو الحال في العديد من دول العالم حيث تتراوح فترات الترخيص و الاعتماد من سنة الي سبع أو عشر سنوات.

- لم يرد في القانون أي إشارة الي إنشاء هيئات وطنية مستقلة أو شبه مستقلة لمتابعة ورصد جودة التعليم العالي كما هو الحال في بعض الدول مثل اليابان التي لديها قوانين تتعلق بضمان الجودة و الاعتماد أو كما هوالحال في جنوب أفريقيا أو كما هو الحال في الولايات المتحدة التي تعترف رسميا بدور هيئات ضمان الجودة المستقلة.
- لم يتضمن القانون إشارة الي " هيكل للمؤهلات الوطنية" National Qualifications Framework علي الرغم من الاهمية الكبيرة لهذا الاطار. حيث أن وجود مثل هذا الاطار يعالج العديد من القضايات الاكاديمية والمهنية و التدريب التي تتصل بالشهادات الاكاديمية والمهنية والتدريب .ويحدد الهيكل مخرجات التعلم لكل فئة من المؤهلات والشهادات والجهات المعنية بضمان جودتها ومتابعتها. كما وأن هذه الاطار يسهل عملية الانتقال من جامعة الي أخري داخل الدولة أو لمواصلة الدراسة بالخارج. علما بان الاطار الموجود حاليا في السودان يعتبر مجزأغير واضح المعالم بحيث أن وزارة التربية والتعليم تتولي مسؤولية التعليم قبل الجامعي بما في ذلك الاساسي والثانوي بينما تتولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاشراف علي برامج الدرجات الجامعية الأولي والدبلومات العليا وفوق الجامعية بالاضافة الي وجود مجالس للتخصصات المهنية تشارك في الاشراف علي ووضع المعايير لهذه المؤهلات المهنية (مثل مجلس التخصصات الطبية، المجلس الهندسي وزارة العدل لزمالات القانون وغيرها)، علما بأن هذه المجالس المتخصصة لاتتبع لوزارة التعليم العالي بل تتبع لوزارة مجلس الوزراء. أضف الي ذلك هناك وزارة العلوم والتقانة التي تشرف أيضا علي برامج للدراسات العليا وتعرف نفسها بانها جامعة حكومية للدراسات العليا. وبعيدا عن هذه المؤسسات ذات الطابع الاكاديمي والمهني هناك وزارة تنمية الموارد البشرية التي انشأت حديثا والتي بدأت بطرح زمالات ادارية لايعرف حتي الان موقعها من هيكل المؤهلات الوطنية المتعارف عليها عالميا.

كما أن هناك أطر مهنية أخري يسمح لها بان تدرس في التعليم العام دون معرفة موقعها في سلم هيكل المؤهلات الوطنية مثل ما يسمي "باليوسي ماس ".هذا الوضع يلقي بظلال قاتمة عن ملامح هيكل المؤهلات الوطنية في السودان الذي لم تتبلور حوله رؤية واضحة حتي الان. إضافة الي هذه الجهات توجد وزارة العمل ووزارات القطاع الاقتصادي الاخري التي ينبغي أن يكون لها مساهمة في هيكل المؤهلات الوطنية كما هو الحال في بعض بلدان العالم الا أن هذا الدور غير واضح. وهذا مايسبب إشكالات للطلاب عند إكمال دراساتهم في الخارج أو الاعتراف بها. هذا الوضع لايتناغم مع التوجه العالمي نحو توحيد هذه الاطر حول

العالم لتسهيل إنتقال الطلاب من مرحلة الي أخري داخل الدولة و بين دول العالم. فعلي سبيل المثال هناك إطار شبه موحد للمؤهلات علي مستوي الدول الاوربية. كما أن العديد من الدول العربية لديها أطر للمؤهلات الوطنية مثل السعدودية، الامارات العربية المتحدة، الاردن مصر و سلطنة عمان.

- لم يحدد القانون ذوي الشأن في التعليم العالي مثل الوزارات و المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالتعليم و التدريب.

ثانيا: المجلس القومي للتعليم العالي:

- كما ورد في تشكيل المجلس يتكون هذا المجلس من مديري الجامعات السودانية ضمن مجموعات أخري وفي نفس الوقت فان من مهام هذا المجلس تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي ومراجعة أدائها. عليه، فان أول ملاحظة هو قيام المجلس بتقييم أداء الجامعات علما بان المجلس يتكون من مديري الجامعات أو لجان يشكلها المجلس وهذا ما قد يتعارض مع أساسيات الحوكمة الاكاديمية التي تفصل بين سلطات التشريع و التنفيذ .
- جاء ضمن مهام المجلس مجموعة من المهام سيتم عرضها مرة أخري لمناقشتها:
- تحديد شروط القبول
- الحد الادني للمؤهلات لتعيين أعضاء هيئة التدريس.
- سياسات ترقية أعضاء هيئة التدريس
- سياسات التصديق لمؤسسات التعاليم العالي الاهلي والاجنبي.
- تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

من أكثر المهام التي نجح فيها المجلس القومي للتعليم العالي هو الدور المتعلق بتوحيد شروط القبول لمؤسسات التعليم العالي و التي تعتبر تجربة تراكمية إمتدت لسنوات طويلة في السودان. كما أن وجود ادارة معنية برصد ومتابعة تنفيذ سياسات القبول ووجود إرشادات وأدلة مطبوعة بهذا الشأن ساهمت في إرساء هذه القواعد. حيث تقوم الادارة العامة للقبول وتوثيق وتقويم الشهادات بضبط عمليات القبول وتوثيق الشهادات وفق إجراءات محددة ومعروفة ومنشورة. وكذا الدور المتعلق بالتوثيق بالرغم من بعض الاشكالات التي حدثت في السابق فيما يتعلق بعدم التزام بعض الجامعات بشروط القبول خاصة الانتساب و الناضجين و القبول الخاص.

أما فيما يتعلق بدور الادارة الخاص بتقويم الشهادات فان هذا الدور يعتمد بصورة كبيرة علي وجود هيكل للمؤهلات الوطنية الذي يحدد الساعات المعتمدة لكل برنامج والمخرجات المتوقعة من كل درجة أكاديمية أو شهادة. ومن ثم ففي ظل غياب هيكل المؤهلات الوطنية تقوم إدارة التقويم بالادارة العامة للقبول بتقويم الشهادات عبر لجنة تشكل لهذا الغرض. حيث تم تشكيل لجنة تقويم ومعادلة الشهادات و الدرجات العلمية منذ العام ١٩٦٧. كانت اللجنة تتبع في ذلك الوقت الي ديوان شؤون الموظفين ومن بعده لوزارة التخطيط. وبانشاء وزارة التعليم العالي آلت اللجنة للوزارة. قرار تاسيس اللجنة كان بغرض التوظيف والتدريب حسب نص المادة (٢٤) من لائحة الخدمة العامة لسنة ١٩٩٥ تعديل ٢٠٠٧. عليه وبالرغم أن هذه اللجنة تشكل من مديرى عدد من الجامعات والامين العام للوزارة الا أن دورها يقتصر لمعادلة الشهادة بغرض التوظيف حيث يترك للمجالس الاكاديمية للجامعات المعادلة الاكاديمية. هذا الوضع يعزي الي عدم وجود اطار للمؤهلات الوطنية الذي يمكن إعتباره معيارا لمعايرة الشهادات. وبهذه الطريقة يقع علي عاتق الجامعات الاجتهاد لمعايرة وتقويم الشهادات الصادرة من الجامعات الاخري حتي داخل السودان حيث أن بعض الجامعات لاتعترف بالشهادات الصادرة من الجامعات الاخري بحجج مختلفة ولكن يظل السبب هو غياب هذا الاطار. هذا الوضع يسيئ الي بعض مؤسسات التعليم العالي السودانية في الداخل و الخارج خاصة في الاونة الاخيرة حيث ظهر في الاعلام عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة من جامعات بعينها. ومن ثم فان لهذا الوضع إنعكاسات سلبية عن صورة التعليم العالي في السودان.

- الحد الادني للمؤهلات لتعيين أعضاء هيئة التدريس: هناك عرف أكاديمي في التعليم العالي يحدد الحد الادني من المؤهلات لتعيين أعضاء هيئة التدريس كانت تتولي في السابق الوزارة الاشراف والمتابعة فيما يتعلق بالتعيين. الا أنه في الاونة الاخيرة إتضح أن إدارات الجامعات أصبحت تتولي هذا الدور مما أوجد حالات عديدة من التعيينات التي لا تستوفي الشروط. كما أن المجلس ليس لديه ألية لرصد ومتابعة الجامعات لمعرفة التزامها بهذه الشروط. اضافة الي أن غيات عمليات ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات والتي يعتبر هيئة التدريس ومؤهلاتهم أحد المعايير الاساسية فيها يجعل من المجلس القومي للتعليم العالي غير قادر علي الاطمئنان علي كفاءة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- لائحة ترقيات أعضاء هيئة التدريس: بالرغم من وجود لائحة موحدة للتعليم العالي لترقية أعضاء هيئة التدريس الا أن العديد من الجامعات لديها لوائح خاصة بها وترقي أعضاء

هيئتها التدريسية وفقا لهذه اللوائح مما يخلق خللا واضحا في معايير الترقيات. فعلي سبيل المثال لا الحصر لدي جامعة السودان للعلوم والتقانة لائحة ولدي جامعة الجزيرة لائحة خاصة بها تختلفان عن لائحة التعليم العالي. كما أن جامعة أم درمان الاسلامية لائحة خاصة بها. فلائحة ترقيات أعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان، علي سبيل المثال، تقتضي الترقية من أستاذ مساعد الي مشارك في الخيار المتعلق بالمساهمة في التدريس والبحث والخبرة، نشر مالايقل عن ثلاثة بحوث أو كتب منهجية محكمة (موثقة أو مترجمة). بينما نجد أن لائحة جامعة الجزيرة تشترط نشر ورقة علمية واحدة فقط بالاضافة الي ٣٠ نقطة في التاليف والنشر والترجمة . وباقي الدرجات تحسب بنقاط يحصل عليها الاستاذ المساعد من مساهمات اخري. بينما نجد أن اللائحة الموحدة للتعليم العالي تشترط نشر ست أوراق علمية في مجلات علمية محكمة بالاضافة الي المساهمات الاخري. تعدد هذه اللوائح وإختلافها يضعف من دور المجلس القومي للتعليم العالي القيام بهذا الدر وخاصة غياب الية يتمكن من خلالها المجلس القيام برصد ومتابعة الجامعات بهذا الشان . كما أن عدم مراجعة الجامعات دوريا ضمن سياق التقويم والاعتماد لن يكون المجلس قادرا من التحقق من مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

- التصديق لمؤسسات التعليم العالي الاهلي و الاجنبي: تتولي لجنة التعليم العالي الاهلي والاجنبي القيام بهذا الدور تطبيقا لسياسة المجلس القومي للتعليم العالي. تهتدي اللجنة في القيام بهذا الدور ضمن اعتبارات عدة بموجهات الكلية الانموذج التي قامت بوضعها اللجان العلمية التخصصية التابعة للمجلس القومي للتعليم العالي. الا أن الممارسة العملية لدور هذه اللجنة يشير الي أن بعض مؤسسات التعليم العالي الاهلي والاجنبي لا تلتزم بجميع المعايير التي تحددها اللجنة كما أن اليات المتابعة الدورية التي تقوم بها اللجنة والمتمثلة في تعيين الممتحنين الخارجيين أو تمثيل أعضاء اللجنة في المجالس العلمية للجامعات الاهلية لا تعتبر كافية لضمان التزام هذه المؤسسات بجميع معايير ضمان الجودة. أضف الي ذلك فان اللجنة ليس لديها نظم لتجديد الترخيص أو الاعتماد تراجع بصورة دورية .
- تقييم مؤسسات التعليم العالي: لمعرفة اليات المجلس القيام بهذا الدور قمنا بمراجعة قرارات المجلس القومي للتعليم العالي و توصياته المنشورة في موقع الوزارة علي شبكة الانترنت. معظم البيانات التي يطلبها المجلس في تقارير الاداء السنوي تتعلق باعداد الخريجين حسب الكليات والتخصصات والدرجات التي تخرج بها الطلاب. كما يطلب من الجامعات توفير

بيانات عن مساهمات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من حيث عدد الاوراق المنشورة والكتب المؤلفة والمؤتمرات والابحاث التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس داخليا وخارجيا. ومن ثم فان المجلس لايقوم بتقييم مدي تحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها الاستراتيجية (ان كان لديها خطة استراتيجية). كما لا تعرض الجامعة مؤشرات أداء سوي المؤشرات المتعلقة بالمخرجات التي أوضحناها (أعداد). كما يقوم المجلس بمراجعة ميزانية الجامعات. فحسب معايير ضمان الجودة والاعتماد يجب أن تقدم الجامعات تقارير أدائها وفق بنود مبوبة علي أساس معايير ضمان الجودة المعتمدة التي تشتمل علي (الهيكل، العمليات والنتائج) وذلك في مجال أهداف الجامعة الثلاث وهي : التدريس والتعلم، البحث العلمي وخدمة المجتمع. أو يمكن أن يعتمد المجلس علي هيئات ضمان جودة وإعتماد مستقلة للقيام بهذا الدور كما هو الحال في الولايات المتحدة و اليابان وجنوب أفريقيا وبريطانيا. أما في دولة الامارات العربية المتحدة تقوم مفوضية الاعتماد الاكاديمي بهذا الدور.

جانب اخر من مراجعتنا النقدية لدور المجلس القومي للتعليم العالي يتعلق باللجان العلمية المتخصصة والتي من ضمن مهامها وضع معايير الكلية "الانموذج". وبمراجعتنا لنموذجيين للكلية الانموذج هما " كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية " وكلية القانون الانموذج نخلص الي الاتي:

أحد أهم متطلبات التعليم العالي والتي تعتمد علي النظام الوطني للمؤهلات هو مخرجات التعلم من كل درجة علمية أو برنامج أكاديمي. هذه المخرجات والتي تحدد (مستوي المعرفة، المهارة والسلوك) المطلوب من الخريج غيرمحددة في الكلية الانموذج. كما أن هناك دور ينبغي أن تقوم به الجامعات والمتمثل في تحويل هذه "المقدرات (مخرجات التعلم) الي مقررات و برامج محددة ووضع اليات لقياس مدي تحقيقها، لم نجد لها اشارة في الانموذج. كما لم تحدد في هيكل الكلية الانموذج اليات الرصد و المتابعة لتحقيق هذه الاهداف. وأبرز دليل علي ذلك أن الجامعات و الكليات لا تلتزم بهذه الموجهات. فعلي سبيل المثال عدد طلاب قسم ادارة الاعمال بكلية التجارة بجامعة النيلين يتجاوز بفارق كبير جدا ما هو وارد في متطلبات الكلية الانموذج. كما لاتلتزم الجامعات بنسبة أعضاء هيئة التدريس الي الطلاب ناهيك عن نظم تقييم أداء الطلاب والتي تتباين بدرجة كبيرة جدا من جامعة الي اخري في نفس التخصص ولنفس الدرجة. إضافة الي ذلك فان الاعتماد علي الممتحن الخارجي لتقويم أداء البرامج الاكاديمية يشوبه العديد من أوجه القصور المتمثلة في معايير إختيارهم و المهام التي يقومون بها والتقارير التي يعدها الممتحنون والمكافات المالية التي تمنح لهم. جميع

هذه العوامل تشكل معضلة كبيرة في ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي في السودان تؤثر سلبا علي مقدرة المجلس القيام بادواره بالصورة المطلوبه ومن بينها رصد وتقويم أداء الجامعات والكليات والبرامج الاكاديمية.

نخلص من مراجعتنا لدور المجلس القومي للتعليم العالي، واستنادا الي ماهو منشور علي موقع الوزارة علي الانترنت بالاضافة للوثائق الاخري المنشورة عن مهام المجلس وآلياته، الي أن المجلس تنقصه العديد من المناهج و الهياكل و الاطر التي تتولي تقويم أداء الجامعات وفق معايير ضمان الجودة و الاعتماد. علما بان اعتمادنا علي الوثائق المنشورة علي موقع الوزارة علي الانترنت جاء عن قصد وذلك حسب مقتضيات الشفافية ومسئولية المجلس أمام أولياء الامور والمخديمين و المجتمع الجمهور العام وهي أحد معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

ثالثا: الهيئة العليا للتقويم والاعتماد: أنشأ المجلس القومي للتعليم العالي هذه الهيئة لتقوم بوضع معايير ضمان الجودة والاعتماد علي مستوي التعليم العالي في السودان. اتخذت الهيئة مجموعة من الاهداف من بينها وضع المعايير ونشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد بالاضافة الي دورها الرئيس المتمثل في القيام بتقييم الجامعات. الا أن الهيئة لا تمتلك الاليات الازمة للقيام بهذه الادوار خاصة المتعلقة بتقييم وأعتماد الجامعات. حيث طلبت الهيئة من الجامعات أنشاء ادارات للتقييم الذاتي وضمان الجودة دون رصد ومتابعة للجامعات عن مدي تنفيذها لهذه الاقسام وفعاليتها في القيام بدورها. يتضح هذا الضعف ايضا في عدد العاملين البالغ عددهم ثمانية في هذه الادارة ومقدرتهم في مراجعة وتقييم أكثر من واحد وثلاثين جامعة بكلياتها المختلفة وبرامجها. فعلي سبيل المثال في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الولايات المتحدة الامريكية، كان لدي هيئات الاعتماد ٧٦٠ موظفا دائما ومتعاونا وتستعين باكثر من ١٩٠٠٠ متطوع للقيام بعمليات تققيم الجامعات والبرامج. أما في اليابان فتعتمد المؤسسة الوطنية للمؤهلات الوطنية وتقييم الجامعات علي المتطوعين والخبراء من المجالات المختلفة بصورة اساسية للقيام بهذا الدور.

تنطلق أعمال مثل هذه الهيئات في إطار خطة استراتيجية قومية لتطوير التعليم العالي في الدولة. الا أننا لم نجد ما يفيد أن لدي الهيئة العليا للتقويم والاعتماد خطة استراتيجية تم تحويلها الي برامج أو مشروعات خلال فترات زمنية معينة لتحقيق أهداف ضمان الجودة والاعتماد في السودان. فعلي سبيل المثال فلدي الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة في مصر

خطة استراتيجية ضمن الخطة القومية لتطوير التعليم العالي تتكون من مرحلتين : ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و المرحلة الثانية ٢٠٠٧-٢٠١٢. لم نجد علي موقع الهيئة ما يشير الي إمتلاكها لمثل هذه المشروعات. فالخطة القومية لتطوير التعليم العالي في السودان عبارة عن غايات منشودة لم تحول الي برامج أو مشروعات بفترات زمنية معينة.

واقع ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات السودانية:

أن غياب الهياكل و الاطر والسياسات العامة لضمان الجودة في التعليم العالي وغياب اليات لرصد ومتابعة أداء الجامعات بصورة دورية القي بظلاله علي أنشطة ضمان الجودة في الجامعات السودانية.

معظم الجامعات السودانية، أن لم يكن جميعها، والي حد كبير جدا، سعت أن تكون صورة طبق الاصل لجامعة الخرطوم، أم الجامعات السودانية. حيث شاركت جامعة الخرطوم في تاسيس العديد من الجامعات السودانية عبر أعضاء هيئتها التدريسية أو عن طريق تزويد هذه الجامعات بالقيادات . كما وأن معظم اللوائح و النظم التي إعتمدتها العديد من الجامعات السودانية إستندت الي نظم و لوائح جامعة الخرطوم. ومن ثم فان القائمين علي أمر الجامعات السودانية لم يهتموا بتاسيس هذه الجامعات برؤية نابعة من مؤسسيها أو أنها لم يكن لديها فلسفة واضحة.

فبمراجعة مواقع الجامعات السودانية علي شبكة الانترنت إتضح أنه، وعلي الرغم أن بعض الجامعات،خاصة الجامعات الحكومية العريقة (جامعة الخرطوم،السودان للعلوم والتكنلوجيا وجامعة الجزيرة علي سبيل المثال)، لديها رؤية ورسالة منشورة ،الا أن العديد من الجامعات ليس لديها رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية منشورة. نلاحظ تشابه أهداف الجامعات السودانية الي درجة كبيرة كما أن معظم الجامعات بها نفس الكليات والبرامج والتخصصات وتدار بنفس الطريقة بالرغم من التباين في بعض اللوائح والاجراءات.ايضا نلاحظ أن مواقع العديد من الجامعات فقيرة جدا ليس بها معلومات ضافية عن الجامعة وبرامجها وهياكلها.

أما فيما يتعلق بنظم ضمان الجودة فهناك تباين كبير بين الجامعات وبين الكليات في الجامعة الواحدة. حيث أنشأت عدد من الجامعات ادارات للتقويم الذاتي وضمان الجودة الا أن هذه الادارة لاتمتلك السلطة الكاملة للقيام باعمالها ناهيك عن امتلاكها للسياسات والنظم والاجراءات التي تعينها للقيام بهذا الدور. فعلي سبيل المثال لدي جامعة الخرطوم ادارة

للتقييم الذاتي بينما بعض الكليات لديها وحدات والاخري لاتوجد بها هذه الوحدات أو علي الاقل لم تدرج في هيكل الكلية علي شبكة الانترنت. يوجد مركز للجودة والاعتماد في جامعة الزعيم الازهري الا أن مهام وأنشطة المركز غير موضحة. ايضا لاتسعي الجامعات لاعتماد برامجها من الهيئات الاقليمية المعنية سوي برنامجين فقط لكلية الهندسة بجامعة الخرطوم وجامعة السودان. اضافة الي ذلك فان عدم توفير الموارد المالية والبشرية لهذه الادارات وتشتت مسؤوليات ضمان الجودة داخل الجامعة يضعف هذا الدور.

الهيئة العليا للتقويم والاعتماد والتي من ضمن مهامها تقويم البرامج والجامعات لاتقوم بهذا الدور ولاتتدخل في اجازة البرامج الاكاديمية ومتابعتها. ومن ثم تركت مسألة الجودة للجامعات واصبحت تخضع لتفسير القائمين علي أمر الجامعة والاستناد الي الاعراف الاكاديمية لمراجعة برامجها وتطويرها. عليه، أضحي هناك إعتقاد سائد وسط الجامعات فيما يتعلق بتطوير وإجازة البرامج خاصة الجديدة بحيث انه طالما تم تصميم البرنامج بواسطة أعضاء هيئة التدريس في ورشة عمل أو عبر لجنة ومن ثم عرضت أمام اللجنة العلمية التخصصية التابعة للمجلس القومي للتعليم العالي، فانها تكون قد إستوفت الشروط. والسؤال المهم هنا من يقوم بتنفيذ هذا البرنامج وهل هناك التزام بالمنهج المرسوم؟ وهل يقوم بالتدريس في البرنامج أعضاء هيئة تدريس مؤهلين؟ وهل يتم رصد ومتابعة البرنامج دوريا؟ وهل تقوم الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد بمراجعة البرنامج ؟ الاجابة عن هذه الاسئلة أعتقد أنها بالنفي.

عليه، فان إدرات أو مجالس الجودة في الجامعات تعتبر ضعيفة وغيرقادرة علي القيام بمهامها علي الوجه المطلوب.

ملاحظتنا ايضا لاداء الجامعات السودانية تفيد بان معظم الجامعات ليس لديها خطط إستراتيجية حيث تكتفي الجامعات بالموازنة السنوية التي تجاز من المجلس القومي للتعليم العالي. فخلال عشر السنوات الماضية لم تحدث أي نهضة أو تحسين واضح في أداء الجامعات السودانية بالرغم من الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب وفي نفس الوقت هجرة أعدادة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس.فعلي سبيل المثال تستوعب كلية التجارة بجامعة النيلين حوالي ٢٦٩٠٦طالبا وطالبة علي مستوي البكالاريوس والدبلوم التقني بينما عدد أعضاء هيئة التدريس في الخدمة المستديمة هو سبعة وخمسون أغلبهم أساتذة مساعدون .

الخاتمة و التوصيات:

نخلص من هذا الاستعراض لنظم وهياكل نظم ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي بالسودان الي أن الاطر والهياكل الحالية لاتمكن من ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ناهيك عن الغياب التام لنشاط الاعتماد.

- غياب هيكل للمؤهلات الوطنية يربك عملية التعليم و التعلم و التدريب ويؤثر سلبا علي سمعة الشهادات الجامعية بمستوياتها المختلفة و يصعب من الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الجامعات السودانية وعمليات التحويل من جامعة الي أخري. إضافة الي ذلك فان مقدرة الطلاب لمواصلة الدراسة بالخارج سوف تتاثر.
- لاتولي الجامعات السودانية أهمية لقضية الجودة أهمية كبيرة نسبة لغياب اليات لرصد ومتابعة أدائها كما أن الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد لا تقوم بمراجعة دورية لاداء الجامعات.
- الترخيص للجامعات والكليات يتم مرة واحدة فقط ولايوجد إعتماد وتجديد لهذه التراخيص.
- تباين اللوائح الخاصة بالترقيات و اللوائح الاكاديمية الاخري في ظل غياب عمليات الرصد والمتابعة يخلق تباين في الشروط الخاصة بالترقيات بالجامعات.
- لاتتوفر في الكثير من البرامج مخرجات واضحة للتعلم كما أن تشابه المقررات بين الجامعات لايضفي أي خصوصية لبرنامج عن الاخر.
- العديد من الجامعات لاتعمل وفق خطط إستراتيجية تحول الي برامج ومشروعات بفترات زمنية معينة مما يعيق تطور الجامعات.
- لاتتوفر شروط وأسس لانشاء الكليات و البرامج في الجامعات مما خلق أعداد كبيرة من البرامج المتشابه في جميع الجامعات.

التوصيات:

- هناك ضرورة ملحة لتصميم هيكل للمؤهلات الوطنية يتضمن التعليم العام والعالي الاكاديمي والمهني بالاضافة الي التدريب والزمالات التخصصية.
- تطوير نظم صارمة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.
- إنشاء هيئات إعتماد مستقلة أو شبه مستقلة تقوم بمراجعة مدي تطبيق أنظمة ضمان الجودة في الجامعات السودانية.
- تطوير اليات فعالة لرصد وتقويم أداء الجامعات و الكليات تقوم برفع تقاريها للمجلس القومي للتعليم العالي والجهات ذات الصلة.
- الزام الجامعات بصياغة خطط إستراتيجية تتضمن الرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية تحول الي برامج ومشروعات محددة بفترات زمنية معينة متسقة مع إستراتيجية التعليم العالي ورصد ومتابعة الجامعات وفق هذه الخطط.
- تفعيل دور الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد لتقوم بدورها المطلوب.
- مطالبة الجامعة بانشاء مراكز أو إدرات قوية لضمان الجودة والاعتماد وإجراء عمليات تقييم ذاتي بصورة دورية.
- مطالبة الجامعات بتحديد مخرجات التعلم من كل برنامج أو شهادة متوافقة مع هيكل المؤهلات الوطنية.
- إعتماد نظام الساعات المعتمدة في جميع البرامج والمستويات والدرجات.

المراجع :

١ - حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الاولي، مدينة نصر،٢٠٠١.

٢ - ضمان الجودة بالتعليم العالي في المملكة المتحدة، دليل الطلاب الاجانب، وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي، المملكة المتحدة ٢٠٠٥.

٣ - جيفري دوهتي، تطوير نظم الجودة في التربية، ترجمة عدنان الاحمد واخرون، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، ادارة التربية،١٩٩٩.

٤ - Donabedian Avedis (1980), Explorations in Quality Assessment and Monitoring,Vol. 1The definition .of Quality & Approaches to it

٥ - الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي،٢٠٠٩

٦ - Barnett Ronaled. (1995). Improving Higher Education: Total Quality Care, USA, Srhe Bristol.

٧ - نفس المصدر.

٨ - Judith S.Eaton, An Overview of U.S Accreditation, Council for Higher Education Accreditation, WDC, 2011.

٩ - Elaine Elkhawas, Accreditation in the USA: Origings, developments & future prospects, International Institute for Educational Planning, UNESCO,2001.

١٠ - General Principles of Accreditation for Universities, National Institution for Academic Degrees and University Evaluation, Japn,2005

١١ - ضمان الجودة بالتعليم العالي في المملكة المتحدة، دليل الطلاب الاجانب، وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي، المملكة المتحدة.

١٢ - The National Qualifications Framework and Quality Assurance, South African Quality Authority, Pretoria, 2000

١٣ - Standards for Licensure & Accreditation, Commission for Academic Accreditation, Ministry of Higher Education & Scientific Research, UAE, 2011

١٤ - موقع الوزارة علي الانترنت

١٥ - قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٥، موقع الوزارة علي الانترنت.

١٦ - مهام واختصاصات المجلس القومي للتعليم العالي، موقع الوزارة علي الانترنت.

١٧ - اللجان المتخصصة للمجلس القومي للتعليم العالي،موقع الوزارة علي الانترنت.

١٨ - مهام واختصاصات الهيئة العليا للتقويم و الاعتماد، موقع الوزارة علي الانترنت.

١٩ - مهام واختصاصات لجنة التعليم الأهلي و الاجنبي، موقع الوزارة علي الانترنت.

٢٠ - مهام وإختصاصات الادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات، موقع الوزارة علي الانترنت.

٢١ - لائحة ترقيات اعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

٢٢ - لائحة ترقيات أعضاء هيئة التدريس جامعة الجزيرة.

٢٣ - اللائحة الموحدة لترقيات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٠٨

٢٤ - عبدالعزيز عبد الرحيم و مصعب عبد القادر، كلية التجارة:الواقع و المستقبل، ورقة مقدمة لمؤتمر كلية التجارة والدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة النيلين،٢٠١٢.

هذه
ثقافي
الإدارة
الهندية المشهورة(٣)